

الحمد لله ببيان ما وقع في هاتئ الرسالة

من الخطأ والصواب

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
جملتان	جملتان	١٩	٨
مذا بدون تكرار	هذا هذا	١٦	١٥
انما بدون تكرار	انما انما	١	٢١
قياسيا بعد قوله		٦	٢١
منوان بدرهم			

ولا قربين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه اجمعين وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين فرغ منه
في ٢٢ حجة من عام ١٢٠٦

اللهم انا نحمدك حمد من وقف عند حدود ربه * فهداه لمعرفة اليقين
وحماه من اتباع الباطل وقربه * ونشكرك شكر من توجه لطلب الحق
بالدليل * فاوضحت له السبيل * حتى ظفربه * ونصلى ونسلم على خاتم
الارسل * المنقذ من الضلال * منبع الحق وانسان عين الكمال * الذي
باتباعه نال كافة الامال * وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين ومن
نسى لهم على منوال * صلاة وسلاما دائمين ما تعاقب الغدو والاصال *
أما بعد فقد نجز بعون الله تعالى طبع الرسالة المسماة الماس * في احتياك
يعجز الجنسة والناس * تاليف الجهمذ النقاد * كشاف الغوامض وكنز
التحقيق والافادة * العالم الفاضل الشيخ سيدى محمد ابن عيسى الجزائرى
ثم التونسى احد اعيان كتبة القسم الاول من الوزارة الكبرى لا زال بعين
العناية محروسا واهمى ان هذا التاليف اللطيف قد حوى من التحقيقات
ما يبهر العقول * وفرائد فوائد من صريح المعقول * وصحيح المنقول *
فهو حوى بان يقال فى شأنه يجب على الناظر فى هذا الكتاب ومتامل
ما حواه من الفصول والابواب * ان يتدبر فيه * ويرقص طربا من جمال
معانيه * فجزى الله موافقه احسن الجزا * وبلغه غاية المنا * وحاط من كل
سوء نفسه * وحفظ من الكسوف شمس * وكان تمام طبعه بمطبعة الدولة
التونسية الرسمية * بحضورها الحميه * يوم الاحد السادس من المحرم
الحرام فاتح شهر رعام سبعة وثلاثمائة والف * من هجرة من له العز
والشرف * صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه

وسلم

اد

هي شامية اذا ما استقلست * وسهيل اذا استقل يمسسانى
 فان قلت لم لا تكون مؤكدة لان التى في صدر الجزء الثانى المحذوف
 كما علمت في باب احتباك الآية من ان التقدير ومن يكره منهم فان الله
 غفور رحيم قلت التاكيد انما يحسن اذا كان المؤكد مذكورا واما ان كان
 محذوفا فالتاكيد ليس بذاك ان بنينا على القول بجواز واما ان لم نبن
 عليه فالامر اظهر وكلا ذلك لا يليق بكتاب الله تعالى الوجه الخامس
 عشر لا يخفى ان الجزء المذكور في الآية انما هو للمكرهات فكان الظاهر
 ان يكون الشرط لهن ايضا بان يقال ومن يكرهن وفي ذلك فوائد منها
 الاختصار ومنها اقتران الجزء لفظا بشرطه الحقيقي ومنها الاستغناء عن
 الاطناب بذكر من بعد اكراههن لانه انما جئ به لتحصيل العائد كما
 علمت سابقا وهو حاصل في هذا التركيب والكلام ح وان كان محض وعد
 يدل على الوعيد بطريق المفهوم فهذا التركيب ح لم يفته شئ مما في نظم
 الآية مع حمل الفوائد المذكورة والجواب عن ذلك انه ح يكون الكلام
 محض وعد فلا يناسب النهى قبله وهذا كفى في الغاء للتركيب المذكور
 ولا عبرة بتلك الفوائد المبينة على فاسد واما كون الوعد يدل على الوعيد
 فظاهر البطلان الوجه السادس عشر وجود قراءة تكون تفسيراً
 لقراءة الجمهور وهي قراءة ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم لهن
 غفور رحيم وفيها اشعار باصل الآية كما تقدم الوجه السابع عشر
 تقدم انه ما جئ بقوله تعالى من بعد اكراههن الا ليكون في الجزء دائد
 على اسم الشرط ابتدا وبذلك نصير الآية الكريمة حجة قاطعة في المسألة
 وح يرتفع الخلاف الذى كان بين النخاعة فيها من قديم فهذه سبعة عشر
 وجهاً لاعجاز الآية وليس معنى كونها وجوه اعجاز انه يحصل من كل واحد
 منها اعجاز لان كثيراً منها لا يحصل منه بانفراد اعجاز ولكن المعنى انه
 يحصل من حصته منها او من مجموعها لاعجاز والحصته تطلق على الفرد
 وعلى جملة من الافراد فظاهر ان في الوجوه المذكورة ما هو بانفراد معجز
 كاحتباك الذى في الآية وجميع الوعيد والوعد وجميع التهويل والتهوين
 في كلام واحد والله ورسوله اعلم . استغفر الله لى ولوالدى ومسلمي

نظيرة محذوف من لاول فيلزم ان يكون اسم الجلالة اول محذوف في الآية
مع امكان بقائه ولا يليق به ذلك الوجه العاشر دلالة كلام واحد
على الوعيد والوعد بالعبارة والمنطوق وهو من اغرب ما يسمع حيث دل
كلام واحد على معنيين متباينين وبذلك يلغز فيقال اي كلام في الدنيا
واحد يدل بالعبارة على معنيين متضادين الوجه الحادى عشر
العدول الى المصدر المضاف من ان وفعل المفعول مع انها اخصر بحرف
من المصدر المذكور لان الشدد بحرفين وانما عدل عن ذلك لان الفعل ح
انما يكون طالبا لثائب الفاعل الذى هو نون النسوة وهى لاتصلح عائدا هنا
كما لا يخفى فيبقى الكلام بلا عائد واما المصدر فانه يطلب الفاعل الذى
هو العائد وما حذف قام طلبه اياه قرينة عليه فامتنع الفعل الوجه
الثانى عشر العدول من ان وفعل الفاعل مع ان فى الفعل ضميرا يعود
على المبتدا وذلك المتبقى ووجه العدول ان ضمير الفاعل ح لا يخلو من
ان يفرد مراعاة للفظ من او يجمع مراعاة لمعناها فان افرد وقد تقدم اسم
الجلالة كان الكلام فى صورة اسناد الفعل الى ضمير لاسم الكريم وفى ذلك
من بشاعة الصورة ما لا يخفى مع ان عبارة الآية اخصر بحرف وان
جمع فكذلك ايضا لان ضمير الجمع قد يعبر به عن الحق جل وعلا قال
رب ارجعونى كما يعبر عنه بالجمع قال تعالى فنعم الماهدون انا لقادرون
بلى قادرين فنعم الماهدون الى غير ذلك وايضا عبارة الآية ح اخصر
بحرفين الوجه الثالث عشر لا يخفى ان من لا ابتدائية فى قوله
تعالى من بعد اكرامهن يصح الكلام بدونها وانما ذكرت للدلالة على
تعدد الرحمات جبرا لعظم مصيبة المكرمات لان كل ما له ابتداء يلزمه
التعدد الوجه الرابع عشر عدم لام لا ابتداء فى غفور رحيم مع ان
وجودها فى امثال ذلك كثير فكان الظاهر دخولها هنا وما منعها ان تدخل
هنا الا فقد شرطها الذى هو وجود ان مذكورة فى جملة اللام وذلك مفقود
هنا لان ان المذكورة فى الآية انما هى فى صدر الجزاء لاول كما علمت
واللام لو وجدت لكانت فى عجز الجزاء الثانى فهما اعنى ان واللام والحالة
هذه كالتريا وسهيل فى قول القائل

بمثله قط ولا يسمع فان قلت علماء البيان لم يعدوا لاحتباك من وجوه
 البلاغة وانما عدوه من تنويعها ولاعجاز انما هو بوجوهها لا بتوابعها قلت
 الجواب عن ذلك من وجهين الاول اننا لا نسلم انه ليس من وجوه البلاغة
 الثاني سلمنا ولا نسلم انحصار الاعجاز فيها لظهور اعجاز لاحتباك المذكور
 حتى لو تكلفه احد تقليدا للآية ومحاكاة لها لجا به معلولا ومن الحسن
 مفسولا ومن غريب ما اتفق لي اني بعد ما علمت ان في الآية حذف على
 التفصيل السابق لم يخطر ببالى قط انه احتباك وما تنهت لاسمه الخاص
 مع شهرته الا بعد مدة طويلة فسبحان من زمام العقول بيده الوجه
 الثالث ذكر المصدر لتحصيل العائد الوجه الرابع تعريف المصدر
 بالاضافة الوجه الخامس العدول من تعريفه باللام الوجه
 السادس حذف فاعل المصدر الوجه السابع ذكر مفعوله الوجه
 الثامن حذف عجز الجزء الاول للتسهيل الوجه التاسع ذكر
 عجز الجزء الثانى للتسهيل تنبيه قد علمت ان قوله تعالى ومن يكرههن
 الآية كلامان اثنان كل منهما مركب من شرط وجزاء وانى كنت فى باب
 لاحتباك ترددت فى ان المحذوف من الكلام الاول هل هو جزاءه كله
 او العجز فقط وعلى ذلك ينبنى الكلام فى ذكر الجزء الثانى كله او عجزه
 كما لا يخفى وفوضت هناك الترجيح فى ذلك للنظر والان تحقق عندي
 تحققا لا يقبل التشكيك ولو شككتى فيه اهل الارض كلهم ان المحذوف
 انما هو العجز فقط بحجج . الاولى ان حذف الجزء اولى من حذف الكل
 لان المحذف اعدام والذكر ايجاد . الحجة الثانية ان المحذف والذكر انما هما
 للتسهيل والتسهيل ويكفى فيهما العجز حذفاً وذكراً فالزيادة عليه كالعيب .
 الحجة الثالثة ان المحذف عند الحاجة اولى منه قبلها والا كان كنزع
 الحذف قبل الوصول الى الماء . الحجة الرابعة ان عند حذف العجز يكون شرط
 الفاء مذكورا ولو كان المحذوف كل الجزء لم يبق لها فى الكلام شرط مذكور
 اصلا وغير ذلك بها اولى لانه معلوم ان للفاء اتصالا بالشرط والمتصل بشئ
 لا يليق فصله عنه الا لضرورة ولا ضرورة كما علمت . الحجة الخامسة لا
 يخفى ان قوله تعالى فان الله مصدر لا هـ الجزءين قطعا فان جعل للثانى كان

باب مرجع حسن حذف عائد المبتدأ إلى قوة القرينة

قد ملئت ما تقدم للرضى من نقله عن النحاة حصر الحذف القياسى فى موضعين الاول نحو السمن متون بدرهم والثانى نحو كله لم اصنع على رأى الفراء فى هذا الثانى وتقدم ما فى الحصر المذكور والآن نعم المسألة فنقول المدار فى قياسية الحذف المذكور على قوة القرينة فمضى وجدت كان قياسيا وإلا فلا والدليل على التعميم انه جاء الحذف فى آيات مختلفة ليست من الموضعين المذكورين وظاهر انه يقبح كل القبح ان يقال انها جاءت على غير قياس كقوله تعالى ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم لأمور كما تقدم وقوله تعالى فى قراءة ابن عباس رضى الله عنهما قال فالحق والحق اقول برفعهما كما تقدم ايضا وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه شور رحيم اى لهم وقوله تعالى ومن يبذل نعمة الله من بعد ما جاءته فان الله شديد العقاب اى لهم وقوله تعالى ومن يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب اى له وقوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى اى له على رأى البصريين واما الكوفيون فيقولون ال نائبة عن الضمير فالآية فندم ليست من باب ما حذف فيه العائد وقولهم باطل كما علم فى محله ايعقل ان تكون هذه الآيات سماعية ونحو السمن متون بدرهم وكله لم اصنع قياسيا كلا فالحق ان الحذف منوط بقوة الدلالة على العائد كان يكون فى الكلام عامل يطلب العمل فيه ككثير من الآيات السابقة وغير ذلك والله ورسوله اعلم

باب ما فى قوله تعالى ومن يكرههن الآية من وجوه الاعجاز واكثرها تقدم فى الابواب السابقة

الوجه الاول ما فيها من الاعجاز الذى هو بمنجردة وجه من وجوه البلاغة الوجه الثانى ما فيها من الاحتياك العجيب الذى لم يسمع

بمثله قط ولا يسمع فان قلت علماء البيان لم يعدوا لاحتباك من وجوه
 البلاغة وانما عدوه من تنويعها ولاعجاز انما هو بوجودها لا بتوابعها قلت
 الجواب عن ذلك من وجهين الاول اننا لا نسلم انه ليس من وجوه البلاغة
 الثاني سلمنا ولا نسلم انحصار الاعجاز فيها لظهور اعجاز لاحتباك المذكور
 حتى لو تكلفه احد تقليدا للآية ومحاكاة لها لجا به معلولا ومن الحسن
 مفسولا ومن غريب ما اتفق لي اني بعد ما علمت ان في الآية حذفاً على
 التفصيل السابق لم يخطر ببالي قط انه احتباك وما تنهت لاسمه الخاص
 مع شهرته إلا بعد مدة طويلة فسبحان من زمام العقول بيده الوجه
 الثالث ذكر المصدر لتحصيل العائد الوجه الرابع تعريف المصدر
 بالاضافة الوجه الخامس العدول عن تعريفه باللام الوجه
 السادس حذف فاعل المصدر الوجه السابع ذكر مفعوله الوجه
 الثامن حذف عجز الجزء الاول للتسهيل الوجه التاسع ذكر
 عجز الجزء الثاني للتسهيل تنبيه قد علمت ان قوله تعالى ومن يكرههن
 الآية كلامان اثنان كل منهما مركب من شرط وجزاء واني كنت في باب
 الاحتباك ترددت في ان الحذف من الكلام الاول هل هو جزاء كله
 او العجز فقط وعلى ذلك ينبنى الكلام في ذكر الجزء الثاني كله او عجزه
 كما لا يخفى وفوضت هناك الترجيح في ذلك للناظر والان تحققت عندي
 تحقفا لا يقبل التشكيك ولو شككت في فيه اهل الارض كلهم ان الحذف
 انما هو العجز فقط بحجج . الاولى ان حذف الجزء اولى من حذف الكل
 لان الحذف اعدام والذكر ايجاد . الحجته الثانية ان الحذف والذكر انما هما
 للتسهيل والتسهيل ويكفي فيهما العجز حذفاً وذكره فالزيادة عليه كالعيب .
 الحجته الثالثة ان الحذف عند الحاجة اولى منه قبلها وإلا كان كنزع
 الحذف قبل الوصول الى الماء . الحجته الرابعة ان عند حذف العجز يكون شرط
 الفاء المذكور ولو كان الحذف كل الجزء لم يبق لها في الكلام شرط مذكور
 اصلاً وغير ذلك بها اولى لانه معلوم ان للفاء اتصالاً بالشرط والمتصل بشئ
 لا يليق فصله عنه إلا لضرورة ولا ضرورة كما علمت . الحجته الخامسة لا
 يخفى ان قوله تعالى فان الله صدر لا حد الجزاءين قطعاً فان جعل للثاني كان

باب مرجع حسن حذف عائذ المبتدأ إلى قوة القرينة

قد ملئت ما تقدم للرضى من نقله عن النخاعة حصر المحذف القياسى فى موضعين لا اول نحو السمن منوان بدرهم والثانى نحو كله لم اصنع على رأى الفراء فى هذا الثانى وتقدم ما فى المحصر المذكور والآن نعم المسألة فنقول المدارى قياسية المحذف المذكور على قوة القرينة فمضى وجدت كان قياسيا ولأ فلا والدليل على التعميم انه جاء المحذف فى آيات مختلفة ليست من الموضعين المذكورين وظاهر انه يقبح كل القبح ان يقال انها جاءت على غير قياس كقوله تعالى ولئن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم لامور كما تقدم وقوله تعالى فى قراءة ابن عباس رضى الله عنهما قال فالحق والحق اقول برفعهما كما تقدم ايضا وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلىح فانه غفور رحيم اى لهم وقوله تعالى ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فان الله شديد العقاب اى لهم وقوله تعالى ومن يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب اى له وقوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس من الهوى فان الجنة هى الماوى اى له على رأى البصريين واما الكوفيون فيقولون ال نائبة عن الضمير فالآية مندهم ليست من باب ما حذف فيه العائد وقولهم باطل كما علم فى محله ايعقل ان تكون هذه الآيات سماعية ونحو السمن منوان بدرهم وكله لم اصنع قياسيا كلا فالحق ان المحذف منوط بقوة الدلالة على العائد كان يكون فى الكلام عامل يطلب العمل فيه ككثير من الآيات السابقة وغير ذلك والله ورسوله اعلم

باب ما فى قوله تعالى ومن يكرههن الآية من وجوه لاءعجاز واكثرها تقدم فى الابواب السابقة

الوجه الاول ما فيها من لايجاز الذى هو بمنجودة وجه من وجوه البلاغة الوجه الثانى ما فيها من لاحتباك العجيب الذى ام يسمع

ضمير الشايع اسما ليس والجملة بعدها خبرها تكلف وفي سنن ابن ماجه
 في باب المشي الى الصلاة عن ابن مسعود رضى الله عنه قال من مره ان
 يلقي الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حين ينادى بهن
 فانهم من سنن الهدى ولعمري لو ان كلكم صلى في بيته لتركتم سنة
 نبيكم الحديث والشاهد لو ان كلكم وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال في خطبته بعرفت في حجة الوداع واول ربي اضعه ربانا
 ربي عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله الحديث والشاهد موضوع
 كله حيث كان كله نائب الفاعل وكونه تأكيد للضمير مستتر تكلف على
 ان في النفس شيئا من صحة تأكيد الضمير المستتر الذي لا حظ له في
 الذكر وان قال به بعضهم في غير هذا المحل وما كل ما قيل يصح في نفس
 الامر والواقع وفي سنن الدارمي وابي داود مثله وفي العلوم الفاخرة
 لسيدى عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله تعالى قال خرج ابو داود والطيايلى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يختلف اليه رجل من الانصار معه ابن
 له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم احبب يا فلان قال نعم
 فاحبك الله كما احبب الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله مات ابنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ترضى او الا
 ترضى ان لا تاتي بابا من ابواب الجنة الا جاء يسعى حتى يفتحه لك
 فقالوا يا رسول الله له وحده ام كلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل لكلكم ورواه ابو هريرة في التمهيد وقال حديث ثابت صحيح اه والشاهد
 ام كلنا وبل لكلكم وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المسلمون كرجل واحد ان اشتكى منه اشتكى كله وان اشتكى راسه
 اشتكى كله اه والشاهد انتصاب كله في الموضعين على المفعولية وقسنا
 جل ومزاما يلفظ ضدك الكبير احدهما او كلاهما في قراءة غير حمزة والكسائي
 عطف كلاهما على الفاعل والمفعول على الفاعل فاعل وهذا يرد ما سبق
 لسيبويه من ان كلا وكلنا لا يخرجان من التاكيد ولا ابتداء فبمجموع هذه
 الشواهد لم يبق ريب في جواز وحسن مباشرة العوامل اللفظية لكلمة كل
 المضافة للضمير سواء كان ضمير خطاب او غيبة والله ورسوله اعلم

ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه . تقدم انه يدل على سبق رأى
لسيبويه مخالف لما سمع من الخليل والله ورسوله اعلم

باب ورود كل في فصيح الكلام بضد ما قالوا

هذا الباب في شواهد ذلك في سنن ابن ماجه رحمه الله تعالى في باب
الترجيع في الاذان عن ابى مخذرة رضى الله عنه ما نصه قال خرجت
في نفر فكنا ببعض الطريق فاذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالصلاة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعنا صوت المؤذن ونحن
عنه متكلمون فصرخنا نحييه نهذا به فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فارسل الينا قوما فاقعدونا بين يديه فقال ايكم الذى سمعت صوته قد
ارتفع ف اشار الى القوم كلهم وصدقوا فارسل كلهم وحسبني وقال لى قم فاذن
فقممت ولا شئ اكره الى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مما يامرني
به فقممت بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقى علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم التاذين هو بنفسه فقال قل الله اكبر الى آخر الاذان
وفي آخر الحديث وعاد ذلك كله مخبئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم اه
والشاهد في قوله فارسل كلهم حيث انتصب مفعولا وفي صحيح البخارى
في باب الصلاة في الثوب الواحد ان سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او لكلم
ثوبان اه والشاهد او لكلم وفيه ايضا في باب سترة المصلى مثل الحديث
السابق وفي سنن ابى داود في باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل
اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة
فكشفت الستر وقال ان كلكم مناج ربه فلا يؤذون بعضكم بعضا ولا يرفع
بعضكم على بعض في القراءة او قال في الصلاة اه والشاهد ان كلكم وفيها
ايضا في باب الروية عن ابى رزين رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله
اكننا يرى ربه مخلصا به يوم القيامة وما آية ذلك في خلقه قال يا ابا
وزين اليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخلصا به قلت بلى قال فانما هو
خلق من خلق الله قاله اجعل واحظم اه والشاهد اليس كلكم وتقدير

الخبر في السعة غير صحيح اذ كلام سيبويه السابق صريح كما علمت في عدم الجواز إلا في الشعر لا مطلقا بل مع شرط الضرورة والكمال لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم

باب كلام المتأخرين في كل المضافة للضمير

قد علمت ما ذكره ابن الحاجب والتفتازاني فيها فاعلم ان للرضى مثله اذ قال في مبحث العطف في الفرق بين التاكيد بالنفس والعين والتاكيد بكل واجمع ما نصه واما كل واجمع فلا يلتصان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكم بلى قد استعمل مبتدا لا غيره اه وفي المعنى في مبحث روابط الجملة بما هي خبر عنه مثل ما لهؤلاء ويأني ان شاء الله تعالى ردة والله ورسوله اعلم

باب رأى متقدمي النحاة في كل المضافة للضمير

قال سيبويه رحمه الله تعالى في باب ما يتصب خبره ما نصه وزعم الخليل رحمه الله انه يستضعف ان يكون كلهم مبنيا على اسم او على غير اسم لكنهم يكون مبتدا ويكون كلهم صفة فقلت لم استضعفت ان يكون مبنيا فقال لان موضعه في الكلام ان يعم به غيره من الاسماء بعد ما تذكر فتكون كلهم صفة او مبتدا فالابتدا قولك ان قومك كلهم ذاهب او ذكر قوم فقلت كلهم ذاهب فالابتدا بمنزلة الوصف لانك انما ابتدأت بعد ما ذكر ولم تبينه على شئ فعممت به الى ان قال وكلاهما وكلناهما وكلهن تجري مجرى كلهم الى ان قال والذي ذكرت لك قول الخليل رحمه الله ورائنا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه اه قوله مبنيا على اسم او على غير اسم المراد ببناؤه على اسم جعله خبرا عنه وببناؤه على غير اسم جعله مفعولا لذلك الغير قوله ويكون كلهم صفة اي تاكيدا قوله بمنزلة الوصف اي التاكيد قوله انما ابتدأت بعد ما ذكره اي من متعدد ليتنزل عليه الشمول المستفاد من كل قوله ولم تبينه على شئ اي لم تجعله مابشرا للعوامل كما لم تجعل التاكيد مابشرا لها قوله فعممت به اي اوقعت العموم قوله

المشار اليهما في الترجمة والجواب عنهما فاقول ان صاحب التلخيص رحمه الله تعالى لما استدل ببسيت ابي النجم على افادة كل للعموم ان لم تكن معمولية للفعل المنفى اعترض عليه المولى التفتازانى رحمه الله تعالى بما نصه ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو مستنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تأكيداً او مبتداً لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيرة بعينه ما ذكره سيوييه في قوله

(ثلاث كلهن قتلت عمدا) ان الرفع في كلهن على لا ابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تالجه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تأكيداً او مبتداً لان قياسها ان تستعمل تأكيداً لما تقدمها لما اشتملت على ضميرة لان معناها افادة الشمول ولا حاطة في اجزائه ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير كانت الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداً لان العامل فيه مفعول لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه اه مطول واقول الجواب عن اعتراض ابن الحاجب ان سيوييه حال تكلمه على البيت في باب ما يجرى مما يكون طرفاً هذا المجزى كان يرى جواز خروج كل المذكورة عن التأكيد ولا ابتداء بدليل انه قال في باب ما ينتصب خبره وقد سمع من الخليل منع الخروج المذكور ما نصه والذي ذكرت لك قول الخليل رحمه الله وراينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه اه فقولهم وراينا العرب توافقه الخ يدل دلالة بينة انه كان يرى الخروج المذكور قبل ان يسمع من الخليل منعه ويؤيده ان الباب المذكور متاخر عن الباب الذى تكلم فيه على البيت بما يزيد على مائة باب واما اعتراض التفتازانى فجاببه ان صاحب التلخيص لعلمه يرى الجواز ايضا اخذاً بالقديم من قولى سيوييه رحمه الله تعالى تسبيبه ما تقدم من نقل التفتازانى عن سيوييه جواز حذف الضمير من

ثلاثة مواضع ثالثها وضع الظاهر موضع الضمير وذلك سهو منى لانه انما
انما ذكر الثالث في اقامته الظاهر مقام الضمير ومعلوم ان ليس ذلك من
باب حذف العائد اصلا بقى شئ وهو انه ذكر فيما سبق بعد قوله
والسماع في غير ذلك ما نصه اما في المحذور فحق قوله تعالى وان صير
وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه اه محل الحاجة وفيه نظر
لانه كيف تكون الآية سماعية وقولهم السمن منوان بدرهم لعمري ان
ذلك لمن عكس لامور والله ورسوله اعلم

باب ما في استدلال النحاة على ضعف

حذف عائد نحو زيد ضربت

قد اشتهر بين النحاة تعليل ضعف الحذف المذكور بان في التركيب المذكور
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك لا يحسن كما سبق عن سيبويه
واقول العلة المذكورة لا وجود لها في التركيب المذكور لان الفروض ان
الاسم السابق مبتدا فهو حينئذ مانع للفعل من ان يعمل فيه ولا تعقل
تهيئة شئ لشيء مع وجود المانع نعم الفعل حينئذ مهيا للعمل في ضمير
الاسم السابق فان كان مذكورا فذاك وإلا فهو مقدر مدلول عليه بقرينة
ليست اقل من قرينة السمن منوان بدرهم فاذا علمت ذلك علمت ان لا
شبهة من جهة العلة المذكورة في حسن حذف عائد آية لاحتمال حيث
ان المصدر فيها لم يهيا إلا للعائد كما لا يخفى والله ورسوله اعلم

باب اعتراض ابن الحماجب على سيبويه والتفتازاني

على صاحب التلخيص والجواب عنهما

اعلم ان الموجب لعقد هذا الباب وما بعده وان كان اجنبيا عن موضوع
الرسالة انه من تسمته الكلام على الموضوع الثاني الذي زاده الفراء في
الحذف القياسي كما تقدم عن الرضى وهو ما يكون فيه المبتدا لفظة كل والخبر
جملة فعلية نحو كلامه لم اصنع في بيت ابى النجم والحذف المذكور من
اهم مقاصد هذه الرسالة وكانت المسالة مع ذلك مزلة اقدام ومزقة اقسام
فلزم التصدي لاتمامها وتحقيق ما فيها وانكلم في هذا الباب على الاعتراضين

يعود على الفعل وحتى تعليل المنفى وهو تذكر لا للنفى لانه عكس المراد كما يعلم بالتامل والمراد بلفظ الاعمال هو صورة الفعل وخالته الحسوسة وهيئته التي يكون عليها عند عمله في الاسم السابق وهي كونه غير مشغول بشئ في اللفظ فاضافة لفظ الى الاعمال لادنى ملازمة قوله ومن حال بناء الاسم عليه . معنى بناء الاسم على الفعل جعله معمولا له ومعلوم ان العامل اقوى فكانه اساس بناء للمعمول وايضا هو ركن في الاسناد فكانه اساس للنضلة والمراد بحال بناء النح هو المراد بلفظ الاعمال فالعطف للتفسير قوله وتشغله بغير الاول . معطوف على تذكر وهما متحذان ذاتا فالعطف كالتفسير والمراد بغير الاول ضميره او المضاف لضميره اما بلا واسطة كزيد اكرمت اخاه واما بها كعمرو اكرمت صديق اخيه قوله حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه . تعليل لتشغله لان الفعل اذا شغل بشئ امتنع عمله في الاسم السابق وانقصود من قوله ولا تذكر الى قوله يعمل فيه الاشارة الى ما اشتهر بين النحاة من ان في حذف عائد نحو زيد ضربت تهيئة العامل للعمل وقطعه منه وذلك لا يجوز وسيلتي الكلام فيه قوله ولا يخل به ترك اضممار الهاء . معنى اضممار الهاء الايمان بها ضميرا ولو قال ولا يخل به حذف الضمير كان الحصر واوضح وضمير به يعود على النصب والمعنى ان النصب لا يمنعه وزن الشمر ولا حذف الضمير ولا شئ غيرهما يتوهم مانعا فلا ضرورة اذن في الرفع فيكون البيت في ضعف الحذف وعدم حسنه كالنثر سواء هذا حاصل كلامه قوله وكأنه قال كله غير مصنوع يريد ان جملة كله لم اصنع اسمية لا فعلية حيث ان الفعل فيها مع فاعله موول باسم مفرد ولو كانت فعلية لاستحال ذلك فيها فظهر انه ينفي الحسن عن الحذف المذكور مطلقا بل يقبحه كما تقدم وظاهر ان ما لا يحسن لا يكون قياسيا وسبق ان الفراء يجعله قياسيا في مادة كل فظهرت المخالفة بينهما رحمهما الله تعالى والله ورسوله اعلم

باب تحرير النقل عن الرضى

قد كنت فيما سبق نسبت للرضى انه حصر قياسية حذف العائد في

تشغله بشئ اه محل الحاجة وقال ايضا في باب ما يجرى مما يكون طرفا
هذا المجرى ما نصه ولا يحسن في الكلام ان تجعل الفعل مبنيا على الاسم
ولا تذكر علامة اضمار الاول حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن
حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الاول حتى يمتنع من ان يكون يعمل
فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام قال ابو النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى * علي ذنبا كله لم اصنع
فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر لان النصب لا يكسر الشعر ولا يخل
به ترك اضمار الهاء وكأنه قال كله غير مصنوع قال امرؤ القيس
فاقبلت زحفا على الركبتين * فتوب نسيث وثوب اجـر
وقال النمر بن تولب .

فيوم علينا ويوم لنـنا * ويوم نساء ويوم نسـر
سمعناه من العرب يشدونهم يريدون نساء فيه ونسر فيه وزعموا ان بعض
العرب يقول شهر ثرى وشهر ثرى وشهر مرعى يريدون ترى فيه وقال
الشاعر

ثلاث كلهن قتلت عـدا * فاخرى الله رابعة تعـود
فهذا ضعيف والوجه الأكثر الاعرف النصب اه محل الحاجة فقد رايت
كلامه في البابين صريحا في ضعف الحذف وعدم حسنه في كل وغيرها
بل صرح بقبح الحذف المذكور في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه
رفعا حيث قال ما نصه وما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك اعبد الله
ان ترة تضربه وكذلك ان طرحت الهاء مع قبجه فقلت اعبد الله ان
تر تضرب اه محل الشاهد قوله فاذا بنيت الفعل على الاسم اى جعلته
خبرا عنه وسمى ذلك بناء تشبيها للبتدا باساس البناء قوله وانما يريد
ضميره يعود على سميويه وكثيرا ما يعبر عن نفسه بضمير الغيبة قوله ولا
تذكر علامة اضمار الاول لاطهر ان واو ولا تذكر للمية ويجوز ان تكون
للمحال ويضعف العطف كما يعلم بالتامل وعلى كل حال فقوله ولا تذكر
قيد في الكلام والمراد بالعلامة نفس الضمير وبالاول الاسم السابق باضمارة
لاتيان بضميره قوله حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول . في يخرج ضمير

ليس كحسنه بالهاء اه والمحاصل ان تاويل الفراء صير جملة الخبر
صفة وبذلك سهل الحذف في الخبر واما تاويل السيرافي فالجملة
الخبرية فيه باقية على حالها من الخبرية لم تنصرف بالتاويل صفة حتى
يسهل حذف العائد منها الا ترى ان قوله لا ماضيا مضروب خبر زيد كما
كان خيرة قبل التاويل ثم يقال للسيرافي ان المقرر في علم البيان ان تقديم
المسند اليه الخبر عنه بجملة فعلية انما يفيد قصر الصفة على الموصوف
لا العكس نحو انا سعيث في حاجتك اى لا غيرى وبمقتضاه يكون تقدير
القصر في زيد ضربت ما مضروب لا زيدا عكس ما اوله به فتاويله
لم يجز على سنن قواعد علم البيان واما كلهم ضربت فانما جعله الفراء
من قصر الموصوف على الصفة وان لم يوافق القاعدة البيانية بسبب
معنى كل الذى هو الاستفراق وذلك لانهم اذا استغرقهم الضرب انحصروا
فيه بمعنى انه لم يشذ احد منهم عن الضرب الى عدمه ولا انحصار مركب
من الحمد والاثبات فلولا كل ما صح له ذلك التاويل وبما ذكرنا علمت
ان القصر هنا اضافى لا حقيقى اذ لا يكاد كما قالوا يوجد فتبين ان
بين المثالين فرقا دقيقا جدا ولذلك خفى على السيرافي حتى اعترض
فتبين وجه تأثير الحمد الذى اعتبره الفراء وسقط اعترض السيرافي عليه
والله ورسوله اعلم

باب تخالف رأى سيبويه والفراء في قياسية

الحذف من الجملة الفعلية

قد علمت مذهب الفراء في كلهم ضربت من ان حذف العائد فيه قياسى
ولا شك ان الامر القياسى يكون حسنا واما سيبويه رحمه الله تعالى فانه
يضعف الحذف المذكور مطلقا فيما فيه كل وفى غيره قال فى باب ما يكون
فيه الاسم مبنيا على الفعل ما نصه فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد
ضربه فلزمته الهاء وانما يريد بقوله مبنى على الاسم انه فى موضع منطلق
اذا قلت عبد الله منطلق الى ان قال وانما حسن ان تبنى الفعل على الاسم
حيث كان معملا فى المضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لانك لم

وايضا لو حذف وقد كان الفاعل حذف قبله صار المصدر منكرا ولا يصح ذلك لما ياتى فوجب ذكر المفعول لا محالة والله ورسوله اعلم

باب الوجه في تعريف مصدر الآيت

قد تقدم ان عمل المصدر المنكر قليل بالنسبة للمعرف في الجملة وتقدم ايضا ان بقوة العمل تنقوى الدلالة على الفاعل العائد وبضعفه تضعف وان قوة الدلالة هي الحسنه لحذف العائد وجاعلته قياسيا والضماد بالضم فامتنع تنكير المصدر والله ورسوله اعلم

باب الوجه في تعريف المصدر بالاضافة دون ال

غير خفى ان المصدر في الآية معرف بالاضافة الى ضمير بثلاثة احرف لان الشدد بحرفين واخصر منه ان يعرف بلام التعريف التي هي حرف واحد في اللفظ والجواب ان المصدر المذكور انما جئ به ليبدل على العائد ومعلوم ان دلالة عليه انما جاءت من جهة عمله كما تقدم وانما يكثر اذا كان المصدر مضافا كما علمت فجاءت الآية الكريمة على لاكثر الاحتياج اليه في هذا المقام فوجب ان يكون التعريف بالاضافة والله ورسوله اعلم

باب في الجواب عن اعتراض السيرافي على الفراء

اعلم انه لما احتج الفراء كما تقدم على قياسية حذف العائد في كلهم ضربت بانه بمعنى الجحد رد عليه السيرافي فقال كما في الرضى ما نصه ليس هذا بجهة اذ كل موجب يتهيئا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد إلا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه اه كلام السيرافي بنقل الرضى قسوله لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه . فيسه نظر لان الجحد ايضا جملة الخبر صفة لان الجملة الفعلية في ما منهم احد إلا ضربت صفة لاحد وقد كانت خبرا في الايجاب وعندهم ان حذف العائد في جملة الضمة اسهل منه في جملة الخبر قال سيويه في الكلام على حذف العائد في آخر باب ما يجرى مما يكون طرفا هذا المجزى ما نصه وهذا في الوصف امثل منه في الخبر يعني حذف الهاء وهو على ذلك ضعيف

إلا وهو عمدة مبتدا أو فاعل فالمبتدا هو اسم الشرط والفاعل هو الضمير المستتر في فعل الشرط وفاعل المصدر واللفظ الدال فيها على المكروهات لم يكن في موضع منها إلا وهو فضلة وهو في يكرهه وكرهه فإذا دار الأمر بين حذف العمدة والفضلة مما ذكر فلا يشك أحد في رجحان حذف الفضلة وابقاء العمدة لأن ذلك هو الشان المعروف فعلى هذا كان من الظاهر الجلي ذكر فاعل المصدر وحذف مفعوله فيقال من بعد اكرههم غفور رحيم ولا سيما أن هذا الفاعل هو أيضا عائد المبتدا فترجح ذكره من وجهين كونه فاعلا وكونه عائدا ونظم الآية الكريمة جاء بخلاف ذلك فما وجه قلت وجهه أن المصدر المذكور لما كان في جملة الجزء الثاني الذي ينخص المكروهات كما علمت سابقا كان ذكر مفعوله الصادق عليهن أهم حيث أن ذلك الحكم لهن قطعاً ولا أهمية حينئذ لذكر فاعله الذي لا حظ لمعناه البتة في ذلك الحكم فوجب حذفه لذلك بمعونة أن المقام يقتضى الاختصار بسبب أن المصدر المذكور ليس مقصودا لذاته كما تقدم وإنما هو مقصود لغيره ضرورة وهو الدلالة على العائد كما تقدم غير مرة ومعلوم أن ما كان للضرورة يتقدر بقدرها فلو عكس فابقى الفاعل وحذف المفعول لم يكن ذكر الفاعل في محله الصالح له فهو من وضع الشيء في غير محله وهو ظاهر الفساد ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن والله ورسوله أعلم

باب الوجه في ذكر مفعول مصدر الآية

قد علمت من الباب السابق أن ذكر مفعول المصدر وقع في محله لكن قد يقال هو وأن وقع في محله معمول لمصدر غير مقصود لذاته كما تقدم ووسيلة والوسائل بالتخفيف أمس لا سيما مع القرائن الواضحة على المفعول فكان الأنسب حذفه كما حذف الفاعل بل أولى كما لا يخفى فما وجه ذكره قلت وجهه أن السياق في ذكر حكمه ولا يحسن ذكر الحكم معزولا عنه صاحبها ولا سيما أن المقام مقام تهوين على المكروهات المصائب

وأيضا

كثيرة جدا كما علمتها فيما سبق وبيان ذلك انه علم فيما تقدم ما كانت عليه الآية في الاصل وما حذف منها وان الباقي هو الشرط الاول والجزء الثاني هكذا ومن يكرههم فان الله غفور رحيم فبالضرورة لازم رباط بينهما وبذلك تعلم انه لا يمكن ان يقدر لفظ لهم عائدا على اسم الشرط كما هو مقدر في قوله جل ثناؤه كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصليح فانه غفور رحيم اى له لان المغفرة في هذه الآية لعامل السوء التائب واما في الآية التي نحن بصدد تفسيرها فانها المكروهات وانما للمكروهين العذاب المهيين وبهذا يزداد انصاحا بطلان كون الآية في المكروهين كما قيل به لانها لو كانت فيهم لكانت كهذه الآية في الاكتفاء بتقدير العائد دون احتياج الى شئ آخر زائد على اصل الكلام فالكلام بعد الحذف المشار اليه كبناء ثم الا موضع لبنة منه فتلك اللبنة هي قوله تعالى من بعد اكراههم لان اصله من بعد اكراههم بالعائد طبقا للقاعدة المتقدمة من وجوب عائد في الجزاء على اسم الشرط المبتدأ ولك ان تمثله بالغضروف الذى يكون في تركيب الانسان وغيره وهو نوع له شبه بالعظم واللحم يكون بينهما وقاية للعظم من الفساد ولولاة لفسد كما ذلك بعلم التشريع فكذا من بعد اكراههم لولاة ما صح الكلام ثم هذا هذا العائد لما توفر فيه شرط الحذف القياسى كما سبق تعيين حذفه لما سيأتى في الباب الاثنى وبهذا يتضح مزيد انصاح ما في كلام ابن التميمي من ان فائدة ذلك هو الدلالة على الوعيد الشديد وكنا اجبنا عنه فهذا زيادة ايضاح تنبيه قد كنت قلت فيما سبق ان مجئ المصدر من المبني للمفعول لم يرد منه في القرآن الا موضع واحد فيما اظن والآن تذكرت موضعا ثانيا وهو القلب في قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون ولم يمكن استدراكه هناك لقوائمه بالطبع فنبهت عليه هنا والله ورسوله اعلم

باب الوجه في حذف فاعل مصدر الآية

مع كونه عائدا مبتدئها

لا يخفى ان اللفظ الدال في الآية على المكروهين لم يكن في موضع منها

يقال للشهاب هذا الوجه وهو كون المغفرة لهم هو اقرب الوجوه عندهم حتى ان من قال بالوجه الثالث ومن قال بالوجه الرابع انما راعوا احقيتهما بالدخول فاذا رد الوجه الاول مع كون الوجوه الاخر مردودة كان في ذلك تعجيل للآية فهلا اغتفر كون الفاعل المقدر في المصدر رابطاً

اذا لم يكن إلاّ لاسنة مركب * فلا يسع المضطر إلاّ ركوبها
ثم يقال على قوله ولا فرق بينهما كما توهم الفرق بينهما ظاهر من اوجه الاول انه تقدم في الآية فعل من مادة المصدر المذكور وذلك كما سلف دال على اتحاد فاعلهما معنى المستانزم لاتحاده باسم الشرط معنى ايضاً وذلك كما لا يخفى يصير الكلام نصاً في الدلالة على العائد بخلاف المثال لم يتقدم فيه فعل من جوهر المصدر الوجه الثاني من جهة العمل لان عمل المصدر المضاف اكثر من عمل المجرد وان كان عمل المجرد اقيس لان الاكثرية ارجح ومبنى اللغة عليها لا على الاقسيمة وكم من قياس لا يتكلم به قال لاشمونى رحمه الله تعالى في باب اعمال المصدر عند قول الخلاصة « مضافاً او مجرداً او مع ال » ما نصه لكن اعمال الاول اكثر والثاني اقيس والثالث قليل اه باختصار الوجه الثالث كون لاصافة للمفعول لان فيها تنبيهها على الفاعل « وبصدها تنبيه لاشياء » هذه ثلاثة فروق بين الآية والمثال وعلى ذلك فلسان حال الآية يقول
وننكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
والله ورسوله اعلم

باب وجه ذكر من بعد اكراههم

لا يخفى ان قوله جل شأنه من بعد اكراههم مشتمل على مصدر مذكور بمادته وجوهه في جملة الشرط فبذلك يتراءى انه في صورة المحشوليس به فكان الظاهر حيث ذكره او عدم المصدر ولا تيان بضمير عوضه اختصاراً اى من بعده لسبق ذكره ضمناً كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والجواب ان ذكره بالتمام واجب ضرورى لا يمكن تركه البته وهو وان كان في الظاهر اطناباً لكن في طيه وبواسطته اختصار كثير في عدة كلمات

القراءة لانها متبوعة لا تابعة فتحصل بالقراءتين المذكورتين وجوب زيادة موضع رابع للمحذوف القياسي وهو ما كان فيه العائد مفعول فعل لظهور القرينة على المحذوف نحو زيد ضربت لان مبتدا يصرف الفعل الى ضميره عاملا فيه فالقرينة هنا لفظية ومعنوية فهي اقوى من المعنوية وحدها في المواضع المتقدمة في كلام الرضى ثم هذه المواضع الاربعة لا تنطبق على الآية فيلزم زيادة موضع خامس وهو تركيب الآية ونظمها ويأتى بيان قياسيته

باب قياسية حذف العائد في الآية

قد علم مما سبق وجوب اشتغال جزء الآية على ضمير اسم الشرط ومعلوم ان التقدير في الآية من بعد اكرامهم اياهن باضافة المصدر الى فاعله مكمل بالمفعول ولا يخفى ان هذا الفاعل متحد باسم الشرط بواسطة اتحاده بفاعل فعل الشرط اتحادا لا شبهة فيه بديهي للاهتمام اليه عند حذفه وكفى بذلك قرينة وينضم الى هذه القرينة طلب المصدر للعمل في العائد لانه فاعله فهنا قرنتان لفظية ومعنوية ولم يكن في المواضع التي ذكرها الرضى إلا واحدة معنوية ولما كان المحذوف في تلك المواضع قياسيا كان هنا اقبس قطعاً وهذا التفصيل يوضح ما سبق من الرد على ابى السعود في جعله المصدر من المبني للمفعول اذ ذلك يفوت الدلالة على المقصود الذي هو العائد ثم يكون فيه كما تقدم حمل المصدر على معنى لم يرد منه في القرآن إلا موضع واحد فيما اظن وهو مصدر رغبة في قوله تعالى في المناقطين الذين كانوا بالمدينة المشرفة لانتم اشد رغبة في صدورهم من الله اى موهوبية والله ورسوله اعلم

باب في الرد على من منع كون الفاعل المقدر

في المصدر عائدا

اعلم انه لما جعل بعضهم فاعل المصدر المقدر في الآية عائدا رد عليه الشهاب الحفاجي رحمه الله تعالى بانهم لم يعدوا الفاعل المقدر في المصدر في نحو هند عجبت من ضرب زيدا رابطا ولا فرق بينهما كما توهم اهـ

ثلاث كلهن قتلت عمدا * فآخزى الله رابعة تعسود
قال يعنى الفراء لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اى ما منهم احد الا ضربت
ثم قال الرضى ومنها وضع الظاهر موضع الضمير فى موضع التخييم اه كلام
الرضى باختصار ثم قال والسماح فى غير ذلك قلت قوله والسماح فى
غير ذلك صريح فى حصر القياس فى المواضع الثلاثة التى ذكرها واقول فى
المغنى ما يقتضى زيادة موضع رابع حيث قال فى ذكر انواع العائد المحذوف
ما نصه ومثوبنا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى الى
ان قال وقراءة جماعة افحكم الجمالية يسفون بالرفع اه فهذا الكلام من
صاحب المغنى يقتضى قياسه المحذف عنده فى نحو زيد ضربت فيكون
موضعا رابعا لكن فى حاشية الدسوقي رحمه الله تعالى على المغنى فى
مبحث روابط الجملة بما هى خبر عنه ما نصه وحذف الضمير اذا كان
المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل **الاجماع**
على منع حذفه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور
على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك لادب ابن ابي الربيع فقال جاء فى
الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصنفار عن الكساعى
والفراء اجازة ذلك اه دمايينى اه كلام الدسوقي نقلته من نسخة من
مطبعة مصر بلفظها وفيها منع حذفه بكلمة منع والصواب كلمة جواز ففى
التسهيل وقد يحذف العائد باجماع ان كان مفعولا به والمبتدا كلمة كل اه
محل الحاجة فقولاه قد يحذف باجماع معناه الجواز قطعاً ويدل على ان
ذلك من المطبعة ما ذكر بعد ذلك وهو ونقل غيره ان مذهب البصريين
المنع ونرجع لما كنا فيه فاقول العجب كل العجب انه بعد ورود القراءتين
المذكورتين كيف تسوغ او تسمع دعوى المنع بل الواجب ان يرمى بها
عرض الخاطئ واما نص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر الذى هو احد
القراء السبعة رضى الله عنهم فهى زلة عالم وفى حاشية الصبان رحمه
الله تعالى بعد ان ذكر قراءة ابن عامر قال ما نصه وهى تشكىل على ما نقله
الدامينى من منع البصريين حذف العائد على لفظ كل اذا كان مبتدا اه
واقول كان ينبغى ان يعكس فينسب لاشكال الى منقول الدمايينى لا الى

كون فعل الشرط خبرا فقوله والصحيح الاول غير ظاهر وقد كتب الشيخ
الدسوقي رحمه الله تعالى في حاشية المغنى على قوله لكان بمنزلة قولك
كل من الناس يقوم ما نصه اى لان سن من صيغ العموم فهى بمنزلة كل
الناس اه وقد علمت ان شرط العموم فيها هو معنى الشرط وقد فرض زواله
فليست اذن من صيغ العموم قوله او فعل الجواب النخ استدل عليه
بدلائل ظاهرة لا سيما اوسطها وهو الالتزام المذكور لان جواب الشرط من
حيث هو جواب لا يجب فيه عائد على ما فى الشرط ولا قائل بذلك
لانك تقول ان طلعت الشمس ضاءت الارض وان نزل المطر اعشبت
فتعين ان الالتزام انما هو لاجل المبتدا قوله او مجموعهما اقول وعليه يكون
الخبر مركبا من جملتين ولاصل عدم التركيب قوله بمنزلة قولك كل من
من الناس ان يقيم اقم معه اقول الصواب ان يقول بمنزلة قولك ان يقيم
احد من الناس اقم معه واحده هو ماصدق من لان العموم انما تاتى من
قبل الشرط فيقدم على النكرة والله ورسوله اعلم

باب كلام النخاعة فى حذف عائد المبتدا قياسا

قد علمت وجوب عائد فى جزاء الآية ولما كان محذوفا لزم بيان ان حذفه
قياسى ثم لما كان كلام النخاعة فى المحذف القياسى لا يتناول الآية لزم
استيعاب كلامهم وذكر ما فيه فاقول قال الرضى رحمه الله تعالى فى شرحه
يتعرضا لموضع المحذف القياسى فى عائد المبتدا فذكر عند قول ابن الحاجب
رحمه الله تعالى والخبر قد يكون جملة ما نصه منها ان يكون الضمير
مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول
نحو البر الكبريستين اى الكبر منه لان جزويته تشعر بالضمير اه قلت
الكبر بالضم مكىال للعراق وستة اوقار حمار او هو ستون ققيزا او اربعون
اردا كما فى القماموس ثم نقل الرضى عن الفراء رحمه الله تعالى انه
يحذف قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال
قد اصبحت ام الخيار تسدعى * على ذنبا كله لم اصنع
وقال

والمطوق ولا يصيره دالا بالاشارة الا ترى انك اذا قلت زيد في جواب
من قام كان زيد والمقدر دالين على تمام المعنى عبارة قطعا فبطل ما تقدم
لابى السعود من ان الدلالة على الوعيد بالاشارة كونك وعدت بهذا فان
قلت دلالة الآية على الوعيد خفية جدا فتكون خطابا بما لا يفهم فلا
ثمرة لها قلت السامعون للآية ان كانوا من العرب فيفهمونها حق الفهم
ولهذا كانوا اذا سمعوا امثالها يسجدون استعظاما لها قبل ان يعلموا منزلها
وان كانوا من غيرهم ففي القرآن اسرار تؤثر في النفوس ولو كانت جاهلة
بمعناه والله ورسوله اعلم

باب لزوم عائد من الجزاء على اسم الشرط المبتدا

فائدة هذا الباب معرفة انه يجب في جزاء الآية الكريمة ضمير يعود
على اسم الشرط اعلم ان الاصح عندهم وجوب عائد من جملة الجزاء الى
اسم الشرط المبتدا واختلفوا في خبر ذلك المبتدا على ثلاثة اقوال قال
صاحب المغنى رحمه الله تعالى ما نصه تنبيه واذا وقع اسم الشرط مبتدا
فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره
فقولك من يقيم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل
من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولا التزامهم עוד
ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني
فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقيم اقم معه بمنزلة قولك كل من
الناس ان يقيم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب
من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية اه قوله اسم تام احتوز به
من الموصول والنكرة المبهمة الموصوفة لانهما ناقصان فما بعدهما تمام لهما
لا خبر عنهما قوله لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من
الناس يقوم اقول لا يخفى ان العموم في كلمة من انما جاء من جهة
معنى الشرط فاذا زال معنى الشرط زال العموم قطعاً لانها حينئذ نكرة في
سياق لا ثبات فلا نعم فيكون الكلام اذن بمنزلة قولك احم من الناس
يقوم وظاهر انه غير مفيد لان الكون لا يخلو عن قيام احد من الناس فبطل

اما تقدير العذاب او ما بعده ففي مقابلة المغفرة لتقابلهما واما تقدير الشدة فيدل عليه حذف الجزاء الدال على التهويل تنسيبه كنت ذكرت في باب وجوه الاشكال توجيه ابن التمجيد للأطناب بذكر من بعد اكرامهم بانه للدلالة على الوعيد الشديد ورددت عليه هناك برد غير محرر وقع مني سهوا وفوط طبعه فالرد الصحيح ان الدال على ذلك هو حذف الجزاء والحذف قد عهدت دلالة على التهويل المناسب للوعيد الشديد بخلاف توجيه ابن التمجيد (رجوع) واما تقدير الغضب ففي مقابلة الرحمة لتقابلهما ايضا ففي الحديث القدسي ان رحمتي سبقت غضبي وانما قدرنا لهم مقدما وحقه التاخير اتباعا لمصحف ابن مسعود وقراءة ابن عباس رضي الله عنهم كما تقدم وقراءة جابر رضي الله عنه كما في مسلم واما لفظ بهن فاخرناه على اصل المفعول حيث لا معارض فهذان كلامان اولهما وعيد والثاني وعد وكلاهما مركب من شرط وجزاء حذف من الاول عجز جزائه وبقي صدره كما بقيت الشرطية والثاني بالعكس فالحذف في كلا الكلامين نظير الثابت في الآخر اوضده ويجوز ان يكون المحذوف من الاول جميع جزائه والمذكور في الثاني كله ولك النظر في الترجيح وما ترددت في شيء انا قائله في هذه الرسالة الا في هذا الموضع والله الهادي فان قلت ما لك لم تتعرض في اصل الآية لقوله تعالى من بعد اكرامهم قلت لانه ليس باصلي وانما طرا بعد الحذف كما ياتي واعلم اني لم ارد بقولي اصل الآية كذا ثم صارت كذا وقوع تغيير زائد على وجوه القراءات والاحرف السبعة وانما اردت امرا تقديرية واعتبارا عقليا اقتضته قوانين العربية وطبيعة الكلام وهم كثيرا ما يعتبرون ذلك وكتبهم به مشحونة حتى اختلفوا في مقدرات القرآن هل هي منه او لا وقد يشهد الاول وجوه القراءات والا فكلام الله جل اسمه لا تغيير فيه بوجه ولا حال وبما بينا من اصل الآية تخسم مادة الاشكالات كلها وينقطع من اصله عرقها كما يعلم ذلك بادنى التفات فتبين ان كلا الكلامين انما حذف جزؤه ومعلوم ان الجزء المحذوف معتبر تقديرية والمقدر كالمذكور فحذف جزء او اجزاء من الكلام لا يخل بكونه دالا على تمام المعنى بالعبارة

فرق بينهما كما تهم وتقدير الجواب المذكور ليتسبب الجزاء كما لا يخفى اه
وحاصل كلامه ابقاء اعتراض ابى حيان على الوجه الاول فهو مويد لى
فى الالتزام المذكور ويأتى ان شاء الله تعالى تحقيق المسألة وما فى كلام
الشهاب ثانى عشرها فى لهن ايضا يكون فى الكلام تهيئة اسم الشرط
ليحدث عنه ثم يلغى ويتحدث عن غيره بحديث لا كبير فائدة فيه
بالنسبة لاسم الشرط واما تقدير لا لهم لتحصل الفائدة والعائد فقد تقدم رده
ثالث عشرها فى لهما معا تلزم الوجوه السابقة كلها إلا ثانى عشرها
كما يعلم بالتأمل وتلزم ايضا كثرة التقدير اى لهم ولهن ان تابوا واصالحوا
كما تقدم فى الكشف رابع عشرها فى لاطلاق تلزم ايضا الوجوه السابقة
كلها إلا الثانى عشر كما يعلم بالتأمل ايضا وتلزم ايضا اكثرية التقدير لان
تقدير لاطلاق كما تقدم هكذا لهن او لهم او لهما معا ان تابوا واصالحوا
بهذه الالفاظ كلها هذا وبما تقدم علمت عدد لوازم كل احتمال من الاحتمالات
الاربعة التى ذكرها المفسرون فى الآية وهى تقدير لهن ولهم ولهما معا
ولاطلاق ومعلوم ان ما كثرت لوازمه الباطلة يكون اظهر فى البطلان وابتعد
عن الحق فتعلم ان ابتعدا لاحتمال الاخير ثم الثالث ثم الثانى ثم الاول
فظهر بطلان الملزوم وهو كون الآية كلاما واحدا ووجب كونها كلامين
والله ورسوله اعلم

باب الاحتباك فى الآية

قد عرفوا الاحتباك بتعريفين أحدهما ان تذكر جملة اثنان فى كل متقابلان
ويحذف من كل ضد ما ذكر فى الاخرى وثانيهما ان يحذف من
الاول ما ثبت نظيره فى الثانى ومن الثانى ما ثبت نظيره فى الاول وهما
متقاربان فى الجملة ولامر سهل فلا نظيل به ومما ذكروا من امثله
القرآنية قوله تعالى لا يرون فيها شمسا ولا زهريرا والزهرير البرد والتقدير
لا يرون فيها شمسا ولا قمرا ولا حرا ولا زهريرا وبيانه فى الآية انها فى
فى لاصل مركبة من اربع جمل هكذا ومن يكرههن فان الله معذبهم
عذابا شديدا غاصب عليهم ومن يكره منهن فان الله لهن غفور رحيم بهن

حذف لكن الخ او يعتذر اولا ثم يستدرك بأولوية إسقاط الشرط ولعله
 مراده فسبق القلم ثامنهما فيه ايضا يلزم ترتيب الشئ على ما ينافيه لان
 الاكراه في الاصل ضد للمغفرة تأسعها فيه ايضا يكون في تقدير ان تابوا
 تنبيه للمكربين على وجه الخلاص من ورطة المعصية وتبويون لانهاك
 حرمة النهى واغراء عليه وبعد ما كتبت هذا بمسدة رايت في الاتفاقان
 ما نصه ان اعرابيا سمع قارئنا يقرأ فان زلتم من بعد ما جاء تكلم السينات
 فاعلموا ان الله غفور رحيم ولم يكن يقرأ القرآن فقال ان كان هذا كلام الله
 فلا يقول كذا . الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لانه اغراء عليه اه قلت
 والثلاثة فاعلموا ان الله عزيز حكيم عاشرها فيه ايضا يكون في الآية حيث
 انها وعده جميل لهم تنافر مع النهى قبلها اذ يقتضى الوعيد ويقولنا لهم
 يتميز هذا الوجه عن الوجه الاول لانه مطلق ينفرد عن هذا بلهن حادى
 عشرها على تقدير لهن وانما اذكر هذا الوجه على سبيل اللزام لا البرهان
 لاني لست قائلًا به كما ياتنى وحاصل هذا الوجه انه يلزم خلو الجزاء
 عن عائد اسم الشرط مبتدا واما تقدير لا المهكرة كما قدرة ابو السعود او لا لهم
 كما قدرة غيره فضعيف لان المقام مقام تعرف ما يحق بالمهكرة من العقاب
 لا مقام توهم المغفرة او توقعها حتى تنفى عنه فذلك كمن يقول من يضرب
 زيدا فاني لا اوم زيدا بل اتفضل عليه لا على الضارب ولا تخفى سخافة
 لا على الضارب وبعد كنى للالزام المذكور رايت في حاشية الشهاب
 رحمه الله تعالى وقد ذكر الوجوه الاربعه المتقدمة التي اولها لهن ما نصه
 واعترض ابو حيان على الوجه الاول بخلو جواب اسم الشرط عن ضميعة
 ورد بانه لا محذور فيه لان اللزام لانعدام الشرطية كون الاول سببا
 للثاني مع ان التقدير فان الله بعد اكراههم اياهن والمقدر يكفى للربط وقيل
 جواب الشرط محذوف اى فعلية وبال اكراههم ورد بان فيه ارتكاب
 اضمار بلا ضرورة ولا يخفى ان ما ذكره ابو حيان هو الاصح عند النحاة
 وفي المغنى اذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره الشرط او الجزاء لا لتزامهم
 عود ضميعة منه اليه على الاصح واما ما ذكره معه ففيه نظر لانهم لم يعدوا
 الفاعل المقدر في المصدر في نحو هند عجب من ضرب زيدا رابطا ولا

لاحتمالات السابقة ويأتى فيه اشكال ابى حيان الآتى فقد ظهر ان فى
الآية عند المفسرين رحمهم الله تعالى اربعة احتمالات اختلفت فيها
اقوالهم وعليها اشكالات تاتى والله ورسوله اعلم

باب وجوه اشكال تفسير المفسرين بناءً منهم

على ان الآية كلام واحد

لاشكال فى كلامهم من وجوه أحدها لا يخفى ان الكلام قبل الآية فى
نهى المكروهين والتنديد بهم فتقتضى طبيعة الكلام ذكر ما يستأهلون من الوعيد
فالضرب عنه عفو مع التصدى لمطلق وعد لو كانت الآية كلاماً واحداً
يكون اخلالاً بمقتضى طبيعة الكلام كما لا يخفى ثانياً يلزمهم الحشوى
الآية لان من بعد اكراههم معلوم من فعل الشرط مدلول لمادته وضعا ولم
تظهر له فائدة على رأيهم واما ما ذكره ابن التميمي من ان الاطباء بذكره
ليدل على الوعيد الشديد فانما يتم لو لم يوجد فعل الشرط وحيث وجد كفى
فى الدلالة فالزائد يكون حشواً وهو محال ثالثاً يلزمهم لظاهره فى محل
الاضرار بلا وجه لان الظاهر ان يقال من بعده كقوله تعالى اعدوا هو اقرب
للتقوى رابعاً يلزمهم العدول عن الاختصار مع امكانه لان من بعده اخصر
بعده احرف خامساً يلزم مخالفة الآية لنظرها بلا موجب لانه لم
يوجد فى القرآن اعادة مضمون الشرط بمادته فى الجزاء الا فى هذه الآية
سادساً يلزم فى لهم تقدير شرط ان تابوا ولاصل عدم التقدير سابعاً
فيه ايضاً يلزم مفسرى المعتزلة تخريج الآية على مختلف فيه ومفسرى
اهل السنة مخالفة مذهبهم وبعد ما كتبت هذا باشهر رايث اصحح
مطبعة حاشية القنوى على عبارة البيضاوى ما نصه الاولى اسقاط ان تاب
لان التوبة ليست بشرط فى المغفرة عندنا فالمناسب المذهب الحق لمن
شاء منهم بالتوبة وغيرها لكن لما كان ارتباط فان الله غفور رحيم بمن يكرهون
غير ظاهراً بالنسبة الى المكروه بكسر الراء بدون توبة قيده به ليحسن ترتب
الجزاء عليه اه قوله لكن النج اقول هو اعتذار عن التقييد بالشرط ولا يخفى
ان الشرط باطل حيث خالف المذهب وان اعتذر له بمائة عذر فالصواب

المكره عليه عبارة ورجوع غائلة لاكره الى المكروهين اشارة اقول قريب
منه قول ابن التميمي وفي جعل متعلق المغفرة لهن وعيد شديد للمكروهين
وتعريض بان المغفرة لهن لا لهم اه فقد اتفق كلامهما على ان الدلالة
على الوعيد ليست بالعبارة واقول لا ينسب باتصال الآية بالنهي ان تكون
وعيدا بالعبارة كما ياتي لا بالاشارة واما قول ابن التميمي وتعريض بان المغفرة
لهن لا لهم فمحاولته لتقدير العائد ويأتي ما فيه قوله اي لهن كما وقع
في مصحف ابن مسعود وقراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اقول هذا
المذكور في المصحف والقراءة مقدر في قراءة الجماعة كما ياتي قوله وكما
ينبئ عنه قوله تعالى من بعد اكراههن اي كونهن مكرهات على ان لاكره
مصدر من المبني للمفعول اقول ان مصدر المبني للفاعل لا يمنع الانباء المذكور
فلا وجه لتخصيص الانباء بالمبني للمفعول قوله على ان لاكره مصدر من
المبني للمفعول اقول مجيء المصدر منه قليل فلا يصار اليه بلا سبب وايضا
لو اريد ذلك لاتي بان وفعل المفعول لانهما اخصر بحرف لان المشدد
بحرفين وامر في المراد فالحق ابقاء المصدر على اصله قوله فان توسيطه بين
اسم ان وخبرها للايذان بان ذلك هو السبب للمغفرة والرحمة اقول لا يذان
المذكور لا يخل به اصل المصدر لارتباطه بالمكرهات لفظا لاصافته لهن
ومعنى لوقوعه عليهن فلا وجه لصرفه عن اصله قوله وكان الحسن البصري
رحمه الله اذا قرأ هذه الآية يقول لهن والله لهن والله اقول سبق
قريبا انه مقدر في قراءة الجماعة كما ياتي قوله كانه قيل لا للمكره اقول
هو كقول ابن التميمي السابق لهن لا لهم ويأتي ما فيه قوله ولظهور هذا
التقدير اكفى به عن العائد الى اسم الشرط اقول مقتضى هذا جواز حذف
العائد في نحو هذ زيد محسن لعمرو اي لا لها ولا يجوز قطعاً وفي اقتضاء
المصدر لفعله الذي هو ضمير اسم الشرط غنية عن هذا التحمل وما احق
الحال يقول من قال

ومن عجب اني اسائل عنهم وهم بالحشابين الجوانح والصدر
قوله فتعجز تعلقهما بهم بشرط التوبة استقلالاً او معهن اخلال بجزالة
النظم الجليل وتهوين لامر النهي في مقام التهويل اقول هذا تعيين لاحد

فقد جعل ايضا في الآية احتمالين فقط وكتب عليه الشهاب الحفاجي رحمه الله تعالى ما نصه وقوله لمن ذكروا فيه وجوها تقدير لمن وله ولهما معا ولاطلاق لتناوله لمن تناولا اوليا اه قوله والاطلاق اى من التقييد بقيد خاص معين من القيود المذكورة بدلا عن احد الباقيين فلا ينافي التقييد بغير المعين منها وهو لاحد الدائريينها ليتاقى قوله لتناوله لمن تناولا اوليا وهذا لاطلاق وجه واحتمال آخر في الآية وبه تصير الوجوه المحتملة في الآية اربعة على رأيهم واللام في لتناوله علة لمحذوف اى قيل بالاطلاق لتناوله الخ وهو اشارة لوجه القول به وعليه يكون تقدير الآية هكذا لمن او لهم او لمن ولهم بهذه الالفاظ كلها وهو وان كان دقيقا لكن فيه تكلف كثير وكانه عمل باليد والله ورسوله اعلم

باب كلام الفاضل ابي السعود

افردت كلامه رحمه الله تعالى بباب لطوله وطول الكلام معه قال بعد قوله تعالى ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم ما نصه جملة مستأنفة سبقت لتقرير النهى وتاكيد وجوب العمل به ببيان خلاص المكروهات عن عقوبة المكروه عليه عبارة ورجوع غائلة لاكره الى المكرهين اشارة اى ومن يكرههن على ما ذكر من البقاء فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم اى لمن كما وقع في مصحف ابن مسعود وعليه قراءة ابن عباس رضى الله تعالى عنهم وكما ينبى منه قوله تعالى من بعد اكراههن اى كونهن مكروهات على ان لاكره مصدر من المبني للمفعول فان توسطه بين اسم ان وخبرها للايذان بان ذلك هو السبب للمغفرة والرحمة وكان الحسن البصرى رحمه الله اذا قرأ هذه الآية يقول لمن والله لمن والله وفى تخصيصهما بهن وتعيين مدارهما مع سبق ذكر المكرهين ايضا في الشرطية دلالة بيينة على كونهم محرومين منهما بالكلية كانه قيل لا للمكروه واطهور هذا التقدير اكتفى به عن العائد الى اسم الشرط فتجوز تعلتهما بهم بشرط التوبة استقلالاً او معهن اخلال بجزالة النظم الجليل وتهوين لامر النهى في مقام التهويل اه محل الحاجة قوله ببيان خلاص المكروهات عن عقوبة

مشملة على وجوه الاعجاز بحيث يجزم الواقف على حقيقتها بان البشر لا يقدرّون على مثلها ابدأ فجمعت ما يتعلق بها في هذه الرسالة وسميتها الماس * في احتباك يعجز الجنة والناس * واعلم انه قد مضى للآية بعد القرون الثلاثة نحو عشرة قرون هي فيها محتجة من الافكار بما فيها من لطافة الاسرار فتحقيقها على الوجه الحق في القرن الرابع عشر بافق المغرب لا شك انه من الآيات التي وعدنا سبحانه في حق القرآن الكريم بقوله سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق واساله سبحانه النفع بها دنيا واخرى واطلب من امانة الواقفين عليها صالح الدماء وقد آن الشروع في المقصود والله المستعان وعليه التكلان ونقدم قبل الكلام على الآية كلام المفسرين ليعلم اختلاف آرائهم فيها اختلافا لا يحتمل التوفيق والحمد لله على التوفيق

باب كلام المفسرين في الآية

قال صاحب الكشف رحمه الله تعالى بعد قوله جل وعز غفور رحيم ما نصه لهم اولهن او لهم ولهن ان تابوا واصبحوا وفي قراءة ابن عباس لهم غفور رحيم اه محل الحاجة قوله لهم النج اقول هذا تردد منه في معنى الآية حتى جعل فيها ثلاثة اوجه واحتمالات احدها رجوع المغفرة والرحمة للمكربين فقط ثانيها رجوعهما للمكروهات فقط ثالثها رجوعهما لهما معا وقال الامام الرازي رحمه الله تعالى ما نصه اما قوله ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم فاعلم انه ليس في الآية انه تعالى غفور رحيم للمكروه او للمكروه لا جرم ذكرها فيه وجهين احدهما فان الله غفور رحيم بهن لان الاكراه ازال لاثم والعقوبة لان الاكراه عذر للمكروه اما المكروه فلا عذر له فيما فعل الثاني المراد فان الله غفور رحيم بالمكروه بشرط التوبة وهو ضعيف لانه على التفسير الاول لا حاجة الى هذا الاضمار وعلى التفسير الثاني يحتاج اليه اه جعل في الآية وجهين فقط ولم يعرج على الثالث وقال البيضاوي رحمه الله تعالى ما نصه اى لهم اوله ان تاب ولاول اوفق للظاهر ولما في مصحف ابن مسعود بعد اكراههن لهم غفور رحيم اه

(RECAP)

2273

7459

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❖ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ❖

الحمد لله في كل بدايه ❖ والشكر له سبحانه بلا نهاية ❖ والصلاة والسلام على من هوى الجلال آيه ❖ وفي الجمال غايه ❖ وعلى آله واصحابه نجوم الهدايه ❖ ورجوم الغوايه ❖ وبعد فيقول خدام كتاب الله محمد ابن عيسى ان مما كان يشكل علي جدا تفسير المفسرين لقوله تعالى في سورة النور (ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم) وسبب النزول ان عبد الله بن ابي ابن سلول من المنافقين كان له جوار يكرههن على الزنى فشكا بعضهن الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لشتغوا عرض الحيوة الدنيا) ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم (ولما كانت الآية في الظاهر دون رعاية القرائن الخافتة بها كلاما واحدا اشكت عليهم فتمحلوا لها احتمالات ووجوها اختلفوا فيها اختلافا كثيرا كما ياتى والحال انها كلامان منسوجان على منوال الاحتمال فكانت بذلك غاية في الابدان

al-Jarā'ir, Muhammad

هذه الرسالة المسماة الماس * في احتباك يعجز الجنة والناس *
في تفسير قوله تعالى ومن يكرهون الآية تأليف قطب
دائرة البلاغ * وفارس السراغ * الذي لم يبلغ
أحد في تحيير التكرير بلاغ * العالم الفاضل
الشيخ سيدي محمد ابن عيسى الجزائري
ثم التونسي أحد أعيان كتبة
القسم الأول بالوزارة الكبرى
لا زال بعين العناية

محروس
أمين

Almas



يقول مولفها لا يسوغ لغيره طبعها ولا ترجمتها لاي لغة بدون اذنه ولا
اذن ورثته من بعده ومن تجاسر على ما ذكر يحاكم حسب القوانين



طبع في المطبعة الرسمية التونسية

١٢٠٦ هـ